المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التحديات المجتمعية في ضوء المتغيرات الديموغرافية: دراسة في نتائج التعداد السكاني في العراق لعام 2024 وتأثيرها في السياسات العامة
اسم الكاتب: م.د. حسن ساجت هداب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9948
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات المجتمعية في ضوء المتغيرات الديموغرافية: دراسة في نتائج التعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٤ وتأثيرها في السياسات العامة

م.د. حسن ساجت هداب

Hassan_sajet@iku.edu.iq

ديوان الوقف الشيعي / كلية الامام الكاظم الجامعة

المُلخص :

سلطت الدراسة الضوء على واقع التعدادات السكانية التي جرت في العراق حيث عاش العراق تسع تجارب سكانية وكل واحدة منها لها خصوصيتها وتأثيرها على كل الانشطة والمؤسسات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية وخاصة تعداد ٢٠٢٤ له خصوصية اكثر من تلك التعدادات فهو اول تعداد بعد سقوط النظام البائد واول تعداد يستعمل التكنولوجيا الحديثة واول تعداد في عهد الديمقراطية الحديثة في العراق لذلك البيانات التعداد ٢٠٢٤ ستكون مهمة في وضع ورسم السياسات العامة للدولة وفي التخطيط للتنمية ووضع الموازنة من حيث الاحقية بالنسبة للمحافظات الاكثر احتياجا وتحديد المقاعد في البرلمان حيث الكثافة السكانية .

الكلمات المفتاحية : التعداد السكاني ، السياسة العامة ، التنمية ، العراق .

Societal challenges in the light of demographic variables: a study of the results of Iraq's 2024 census and its impact on public policies

Abstract: The study sheds light on the reality of population censuses conducted in Iraq, as Iraq has experienced nine population experiences, each of which has its own specificity and impact on all economic, social, and political activities and institutions, especially the 2024 census, which has more specificity than those censuses, as it is the first census after the fall of the former regime, the first census to use modern technology, and the first census in the era of modern democracy in Iraq. Therefore, the 2024 census data will be important in setting and drawing up the state's general policies, planning for development, and setting the budget in terms of eligibility for the most needy governorates, and determining seats in parliament where population density is high.

Keywords: Population census, public policy, development, Iraq.

مُقدمة :

تعتمد الدراسات السكانية على البيانات السكانية التي تعد ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ، اذ من خلال تمثيل بياناتها على الخرائط والرسوم البيانية يستطيع الباحث ان يكشف عن الاختلافات المكانية بمختلف خصائص السكان من حيث التوزيع والنمو والتركيب ويحدد الاسباب والمسببات ويشخص المشكلات ووضع الحلول اللازمة لها والتنبؤ عنها مستقبلا .

ويعد التعداد السكاني المصدر الرئيس والمفضل للبيانات السكانية الذي تعتمد عليه الجهات المختصة بالتخطيط في الدولة ، والتعدادات السكانية من اهم واكثر مصادر البيانات السكانية استخدما وذلك لاهميتها الكبيرة في وضع الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع وبذلك تعد الدول المتقدمة التي تتميز بجودة ودقة وشمولية تعداداتها السكانية المنتظمة اكثر قدرة من الدول النامية على دراسة مجتمعاتها السكانية وتخطيط واقع مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي .

الهدف البحث : يهدف هذا البحث الى توضيح عدد من المواضيع الاساسية في التخطيط الاستراتيجي للدول من خلال معالجة جملة من الامور وهي : توفير بيانات دقيقة وشاملة عن السكان من حيث العدد ، فهم التوزيع الجغرافي لمعرفة عدد السكان في كل محافظة ، تحديد الاحتياجات التنموية من حيث البنى التحتية، قياس معدلات النمو السكاني لتقدير حالة الزيادة والنقصان في عدد السكان بالتالي توفير احتياجات المستقبل ، وتوفير بيانات للدراسات الاقتصادية والاجتماعية لاعداد السياسات والتقارير . حيث لا يمكن الاستغناء عنه عند وضع كافة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الانية والمستقبلية .

اشكالية البحث : رغم الاهمية الكبيرة للتعداد السكاني كأدة اساسية في جمع البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، الا ان العلاقة بين نتائج التعداد ومدى توظيفها في صناعة السياسات العامة لا تزال محل تساؤل . فهل تستثمر بيانات التعداد بشكل فعال في رسم السياسات العامة؟ وما مدى تأثير دقة وشمولية هذه البيانات على عدالة توزيع الموارد ، وتحقيق التنمية المتوازنة ؟ وهل هناك فجوة بين ما تكشفه نتائج التعداد ، وما يُطبق فعليا في سياسات التعليم ، الصحة ، والبنية التحتية ، والتمثيل السياسي ؟ ويمكن ان تتمثل اشكالية البحث قي الاجابة عن الاسئلة الاتية :

١- ما هو التعداد السكاني ؟

٢- ما هي السياسة العامة ؟

٣- كيف يؤثر التعداد السكاني في البنية السياسية .

منهجية البحث: قد اعتمد هذا البحث على اكثر من منهج في تحقيق الأهداف ، وبالذات المنهجين (المنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي).

فرضية البحث : يوجد ارتباط وثيق بين نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ وفعالية السياسات العامة ، حيث تؤثر دقة وشمولية بيانات التعداد على جودة القرارات الحكومية وتوزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية .

هيكلية البحث : لغرض تحقيق اهداف البحث وتحقيق فريضته فقد تضمن البحث ثلاث مباحث ، الاول : الاطار المفاهيمي ويتكون من ثلاث مطالب . المطلب الاول : مفهوم التعداد واهميته واهدافه ، المطلب الثاني : مفهوم السياسة العامة ، المطلب الثالث : طرق المتبعة في اجراء التعداد السكاني . اما المبحث الثاني : تجارب العراق مع التعدادات السكانية ، ويضم ثلاثة مطالب . المطلب الاول : التعدادات التي جرت في العراق ، اما المطلب الثاني : معوقات التعداد السكاني ، المطلب الثالث : تعداد السكاني في العراق ٢٠٢٤ . اما المبحث الثالث : اثر التعداد السكاني ٢٠٢٤ على السياسة العامة ، وتضم مطلبين . المطلب الاول : اثر التعداد السكاني على التنمية ، اما المطلب الثاني : اثر التعداد على الوضع السياسي ، اما المطلب الثالث : اثر التعداد السكاني على التنمية الاجتماعية . اضافة الى مقدمة وخاتمة .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي :

المطلب الاول: مفهوم التعداد السكاني واهميته وخصائصه :

اولا: مفهوم التعداد السكاني :

يعتبر تعداد السكان اهم مصدر من مصادر البيانات السكانية لدارس السكان . فهو مصدر الاساس الى لغة الارقام . والارقام هي نتائج التعدادات الدورية والاحصاءات الحيوية المدنية وعمليات المسموح الميدانية للسكان . وكلما توافرت هذه التعدادات الشاملة بصفة دورية منظمة كلما توصل دارس السكان لنتائج علمية دقيقة في هذا الفرع من فروع السكان .

ولكن تعاني الدراسات السكانية من عدم اكتمال التعدادات الدورية والاحصاءات السنوية كما تشكو من نقصها احيانا وعدم توافق تواريخها ومدلولاتها من ناحية اخرى الامر الذي يقف حجر عثرة ؛ في سبيل كتابة جغرافية سكانية للعالم يتفادى فيها المجتمع البشري الكثير من المعضلات الناجمة عن التزايد السكاني في العالم كالانفجار السكاني والمجاعات والتلوث ، والضغط على الموارد الطبيعية ؛ واختلال التوازن بين الموارد

والسكان ؛ بالاضافة الى مشاكل الاسكان والمرض والطلب الشديد على المواد الغذائية ...الخ (حميدان و الحبيس ، ٢٠٠١، صفحة ٣١).

يمكن تعريف تعداد السكان قديماً بمعناه الضيق على انه " عد السكان او حصرهم لاهداف عسكرية واقتصادية " (محسن، ٢٠١٥، صفحة ٥٣٢). اما حديثاً فيعتبر المعطيات الاحصائية (Statistical Date) بمثابة المادة الخامة للدراسات السكانية ، لانها توضح كم من الناس او الاحداث في تاريخ معين او فترة زمنية معينة فهي تمدنا بالاعداد الكمية الكافية تحقيق بعض اغراض التحليل السكاني مثل (اعداد المواليد خلال الاعوام السابقة ، والفئات العمرية للسكان) ، والواقع ان ترجمة كلمة التعداد السكاني (Census) اي بمعنى القيمة ، او الضريبة (البياتي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٦). فيمكن تعريفها حديثاً على انها " سلسلة من العمليات التي تقوم بتجميع وتلخيص وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافيا والثقافية والاقتصادية والاجتماعية عن جميع سكان الدولة واقسامها السياسية والادارية ، والتي تتعلق بفترة او لحظة معينة . وتأخذ هذه العملية في الاعتبار جميع الاشخاص الذين يعيشون في المساكن ، سواء كانت مساكن عائلية او مساكن جماعية (MacDonald, 2017, p. 2270)، وايضا : " هي العملية الكاملة للتخطيط وجمع وتصنيف وتقييم ونشر وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية على اصغر مستوى جغرافي يتعلق ، في وقت محدد ، بجميع الاشخاص في بلد ما او جزء محدد جيد من بلد ما (Mrkic, 2019, p. 3).

ثانيا: اهمية التعداد السكاني :

١- يعد التعداد السكاني المصدر الاساسي للبيانات المتعلقة بخصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي لذلك تتعد مجالات استخدامه فهي توفر للدولة البيانات المتعلقة بحجم وتوزيع السكان وخصائصهم حسب المناطق الجغرافي (الاقاليم) التابعة للدولة والتي تعد ضرورية لوضع كافة الخطط التنموية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية الانية والمستقبلية ولكافة شرائح المجتمع من خلال التنبؤ في حجم السكان باستخدام الاسقاطات السكانية .

٢- يقدم التعداد السكاني الصورة الكاملة لتقسيم الدولة الى مناطق انتخابية على ضوء حجم السكان الذين يحق له الانتخاب .

٣- تساهم تعدادات السكان في مساعدة القطاع الخاص على اتخاذ القرارات .

٤- يساعد التعداد السكاني على التوزيع العادل للاموال العامة حيث يتم تخصيص جزءمن الاموال العامة خاصة بالسكان فقط .

٥- يقدم التعداد السكاني فائدة كبرى للباحثين من خلال البيانات التي يوفرها عن السكان وتوزيعهم الجغرافي ونموهم وخصائص تركيبهم العمري والنوعي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي (الخفاف و الريحاني، ١٩٨٦، صفحة ٦١).

ثالثا : خصائص التعداد السكاني :

١- الاشراف الحكومي : يتطلب التعداد امكانية بشرية ومادية كبيرة فتعداد عام ١٩٩٠ في فرنسا كلف الخزينة الفرنسية نصف مليار دولار بينما كلف اخر تعداد اجري في الولايات المتحدة ٢,٦ مليار دولار على الرغم من انه تم عن طريق المراسلة عن طريق البريد ، وبالتالي فلابد من الاشراف الحكومي لضمان التغطية اللازمة ، وذلك بتسخير العديد من الدوائر الحكومية من اجل اجراء التعداد .

٢- الاعداد البشري : من اجل اجراء تعداد في ظروف ملائمة ودقيقة فلابد من اداء فترات تكوينية للشبان والشابات الذين يقومون بعملية التعداد لفترة لا تقل عن الثلاثة اشهر يتعرف اثناءها الاحصائي عن الطريقة والاداء التي تتطلبها عملية الاحصاء ، كما يتعرف خلالها على كيفية التعامل مع السكان من اجل اداء المهمة على اكمل وجه .

٣- تقسم الدولة الى اقاليم ادارية او محافظات وكل محافظة بها عدد من الاقضية وكل قضاء يقسم الى نواحي ثم تقسم احصائيا الى ما يلي :

أ- سكان الحضر. ب- سكان الريف .

ج- السكان البدو او يقسم كل عنصر من العناصر السالفة الذكر الى مجموعة من القطاعات الجغرافية وفق خرائط دقيقة ومحددة جغرافيا تسمى خريطة المجموعة السكنية بمقياس ١/٢٠٠٠٠ La Carte de districts، يعطي لكل مجموعة سكنية رقما معينا حتى تسهل عملية الاحصاء وعدم التكرار .

٤- يجري التعداد في فترات زمنية معينة وثابتة حتى تسهل عملية المقارنة ويجرى مرة كل عشرة سنوات (الشمري ، ٢٠١١، الصفحات ١٦-١٧).

٥- الشمولية : يشمل التعداد كل شخص موجود او مقيم او كلاهما معا سواء كان مواطنا او اجنبيا في اطار مجموعة سكنية محددة او منطقة معينة دون شطب او تكرار .

٦- يخصص لكل عائلة استمارة احصائية ، تشمل على جميع المعلومات المتعلقة بكل فرد من افراد الاسرة .

٧- الانية او الوقت المحدد : بمعنى ان يعد الشخص لحظة التعداد ، كما يجب اسناد البيانات المعدة الى فترة زمنية معرفة .

٨- تبويب البيانات ونشرها : يجب تبويب البيانات الخاص بالتعداد وفقد جداول معينة ، كالجداول الخاصة بعدد السكان ، والجداول الخاصة بفئات الاعمار والجداول الخاصة بالسكان النشطين وغير النشطين ،

وتوزيعهم على مختلف النشاطات الاقتصادية ، وهناك جداول خاصة بالبناءات كالمستخدمة لاغراض السكن ، واغراض مهنية وشاغرة ، وعدد الاسر وغيرها من المعلومات كالتمدرس والصحة .. والخ . وتستخدم هذه البيانات بعد تبويبها ونشرها في الاغراض البحثية ، وفي تقدير مختلف الاحتياجات السكانية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية (السعدي، ٢٠١٤، صفحة ٥٥).

المطلب الثاني : مفهوم السياسة العامة :

تُعرف السياسة العامة بأنها " تشمل قرارات لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق اهداف اجتماعية ، اي النشاطات التي تقوم بها الحكومة ، وتشمل تقديم الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق وتنظيم النشاطات الفردية والجماعية " (العزاوي، ٢٠٠١، صفحة ٣٧). وباعتبار ان السياسات الخاصة بالسكان جزءا من السياسة العامة للدولة في اي من مجالاتها ، ولا مستقلة عنها في اية ناحية من نواحيها ، وانما هي جزء لا يتجزأ منها ، تؤثر فيها وتتأثر بها (عياصرة، ٢٠١١، الصفحات ٣٧-٣٨)، تشتق السياسات الخاصة بالتعداد اهدافها واغراضها من السياسة العامة للدولة ومن الفكر السياسي العام ، اضافة الى انها تتبع خطوات السياسة العامة في الدولة والاليات المتبعة في صنع السياسة العامة (بغدادي، ٢٠٠٩، صفحة ٤١). يحظى موضوع السكان باهتمام كبير لما له من دور مهم في التأثير على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسة للسكان ، الى جانب تأثير المتغيرات السكانية وارتباطها بخصائص المجتمع وقيمة وتقاليده . لذا فقد تبوأت الدراسات التخطيطية للسكان سواء من حيث التوزيع والنمو والتباين على اهمية كبيرة . وياتي هذا الاهتمام لما لهذه الجوانب من دور كبير في وضع الخطط والبرامج ، وما لها من اهمية في تحديد نجاح تلك الخطط والبرامج ، فلا يمكن دراسة كفاءة توزيع الخدمات ايا كان نوعيها في ظل غياب المعلومات عن طبيعة توزيع السكان وانماط كثافتهم ، ولا يمكن وضع الخطط التنموية الشاملة والواقعية ما لم تتوافر معلومات عن توزيع السكان واماكن تركزهم وخصائصهم ؛ لذا فتوزيع السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم تؤثر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتأثر بها . فالتغيرات في توزيع السكان تعكس السياسات العامة والاتجاهات التنموية الى حد كبير (الزيادي، ٢٠١٧، صفحة ٢٠٣).

المطلب الثالث : الطرق المتبعة في اجراء التعداد السكاني :

تختلف الطرق المتبعة من دولة الى اخرى ومن مكان الى اخر ، حيث يقسم الى نوعان من التعداد: العد الفعلي De Facto والعد النظري De Jure .

١- العد الفعلي : يتم من خلاله عد الافراد حسب مكان اقامتهم الفعلية وقت اجراء التعداد بغض النظر عن مكان الاقامة المعتاد في يوم التعداد .

٢- العد النظري : يتم من خلاله عد الافراد حسب مكان اقامتهم المعتادة بغض النظر عن اماكن وجودهم الفعلية في يوم التعداد .

ولكلا النظامين مأخوذ وحسنات ، الا ان العد الفعلي اكثر شيوعا من حيث الاستخدام وتوصى به الامم المتحدة (الصعب، ٢٠١٨، الصفحات ٢٦-٢٧).

٣- التعداد النظري/الفعلي: يتم تسجيل السكان المقيمين اقامة دائمة وقت العد في آن واحد بأن تكون الاستمارة مقسمة الى ثلاث اقسام (الشمري ع.، ٢٠١١، الصفحات ١٨-١٩) :

أ- القسم الاول : العد الفعلي .

ب- القسم الثاني : الاشخاص الغائبون مؤقتا .

ج- القسم الثالث : الاشخاص الموجودون مؤقتا .

والحقيقة التي يجل اقرارها مهما كانت العناصر والطرق المتبعة في التعدادات ، فأنها لم تغطي سوى ¾ سكان المعمورة بسبب نسبة الاخطاء المسجلة ، التي تصل الى عشرات الملايين ، ويرجع ذلك ال الاسباب التالية :

- الاختلاف الواضح في اجراء هذه التعدادات بين مختلف دول العالم .
- الاختلاف في الطرق المتبعة في اجراء التعداد .
- تختلف التعدادات اختلافا بينا من حيث كثافة المعلومات وقيمتها العلمية .
- ومن الاخطاء المعروفة ايضا فإن الكثير من الاقطار لات تنشر الاحصاء الا بعد مدة طويلة بسبب التكاليف المادية .

المبحث الثاني : تجارب العراق مع التعداد السكاني :

المطلب الاول : التعدادات التي جرت في العراق:

مرت جمهورية العراق بالكثير من تجارب الاحصاء والعد السكاني ، بعضها كان تاريخيها وحضاريا بامتياز ، فقدت شهدت الحضارة العراقية القديمة احصاء السومريين في المدة من ٢١٢٤-٢١٤٤ قبل الميلاد (حقبة حكم الامير كوديا) باحصاء عدد السكان في امارة (لكش) ، حيث بلغ عدد سكانها في ذلك الوقت حوالي (٤٥٠٠٠٠) نمسة ولم تخل بقية محافظات العراق القديم من محاولات الاحصاء والعد السكاني بعدف حصر القادرين على تحمل اعباء الجندية (السعدي، سكان العراق (دراسات في اسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية)، ٢٠١٦، الصفحات ٤٢-٤٣).

وقد توالت التجارب العراقية مع التعدادات السكانية لتمتد الى العصور الحديثة ، حيث نستطيع تصنيف هذه التجارب على وفق المراحل التالية :

١) مرحلة التجريب الاحصائي : وهي مرحلة التي استغرقتها المدة من ١٨٧٦٦ وحتى العام ١٩٤٦ ، وفي هذه المدة شهد العراق محاولات للتعداد اغلبها كانت تقديرية وغير دقيقة وتتسم بالقصور الشديد في الخبرات الاجرائية ، وهو ما ترتب عليه الغاء التعداد الخاص بعام ١٩٢٧ ، وكذلك التعدادات التالية له عام ١٩٣٤ ، غلى الرغم من الاعتماد على نتائج الاخير حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كان اهمها تحديد سكان العراق بـ(٣٢١٣١٧٣) (معروف و واخرون، ٢٠١٦، صفحة ١٨٠).

٢) مرحلة التعداد المتطور : وتمتد من عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٨٦ وخلالها شهدت الاليات الإجرائية لانجاز التعداد السكاني تطورا كبيرا من حيث الاعتماد على التقنية الحديثة من الحاسبات والاشرطة المغناطيسية وغيرها ،واهتم بهذه المدة بمعيار الشمولية في التعداد وكذلك كثرة التفاصيل الاحصائية ، وشملت هذه الحقبة اربعة تعدادات : اولها : تعداد ١٩٤٧ كاول تجربة دقيقة ومتطورة وبنتيجة احصائية للسكان بلغت ٤٨٢٦٠٠٠ نسمة ، وثانيها : تعداد ١٩٥٧ الاكثر تطورا عما قبله من حيث الدقة والشمولية وبنتيجة احصائية بلغت ٦٢٩٨٩٧٦٠ نسمة ، وثالثها : تعداد ١٩٦٥ (٨٠٤٧١٥ نسمة) ، ورابعهما : تعداد ١٩٧٧ (١٢٠٠٠٤٩٧ نسمة) ، وهذا الاخير كان الاكثر دقة وشمولا وتطورا على الاطلاق ، بحيث عدت نتائجه " من اسلم النتائج وادقها وفاء بمتطلبات خطط التنمية القومية وضمانا لاجراء المقارنة الدولية على اسس علمية سليمة " (الانصاري، ١٩٨٠، الصفحات ٤٦-٤٨)

٣) مرحلة التعداد المتأزم : وهي المرحلة التي تمتد من ١٩٨٧ حتى عام سقوط النظام في ٢٠٠٣ ، وشملت هذه المرحلة تعدادين اثنين ، احيط كل تعداد منهما بظروف حربية واقتصادية وسياسية متازمة فتعداد ١٩٨٧ (١٦٣٣٥١٩ نسمة) احاطت به ظروف الحرب مع ايران ، وعلى الرغم دعمه اعلاميا وتقنيا من قبل الدولة ، الا ان نتائجه لم تصل لدقة سابقة ، بل شابته عيوب كثيرة ، وذلك ما حدث ايضا مع تعداد الذي تلاه في ١٩٩٧ (٢٢٠٤٦٢٤٤ نسمة) الذي احاطت به ظروف الحصار الاقتصادي بسبب حرب الخليج (السعدي، المفصل في جغرافية السكان، ٢٠١٤، الصفحات ٦٥-٦٦).

٤) مرحلة التعداد المتجمد : وهي المرحلة الممتدة منذ سقوط النظام في ٢٠٠٣ وحتى الان ، التي فشل خلالها العراق في اجراء اي تعداد سكاني ، باستثناء بعض الاحصائيات والمسوح السكانية المنقوصة خلال العام ٢٠١٠ وما بعد ، اذ تعتمد الدولة على التقديرات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء التي ترتكز لمعدل نمو سكاني اقل بقليل من معدل النمو بين تعدادي ١٩٨٧/١٩٤٧ وبما لا يتجاوز ٢,٦ بالالف (حسن، صفحة ٧).

ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول الاتي :

ت	سنة التعداد	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة الزيادة %	الملاحظات
١	١٩٢٧	٢,٩٦٨٠٥٤	٥٥,٥٢% عن تقدير عام ١٩٠٥	النتائج تقديرية لفشل اكمال التعداد
٢	١٩٣٤	٣,٢١٣١٧٤	٧,٧٢% عن التعداد السابق	شمل كل العراق وعلى ضوئه يتم منح (دفتر الجنسية)
٣	١٩٤٧	٤,٨١٦١٨٥	٣٣,٢٨% عن التعداد السابق	تخلف عدد كبير من السكان عن التسجيل في التعداد
٤	١٩٥٧	٦,٥٣٦١٠٩	٢٦,٣١% عن التعداد السابق	اكثر دقة وشمولا من التعداد السابق
٥	١٩٦٥	٨,٢٦١٥٢٧	٢٠% عن التعداد السابق	اجري قبل سنتيم عن موعده لغرض الاستعداد للانتخابات وفقا للراوية الحكومية
٦	١٩٧٧	١٢,٠٠٠٤٩٧	٣١,١٦% عن التعداد السابق	شمل جميع المحافظات العراقية ، واستمارة التعداد تميزت بتنوع اسئلتها وكثرتها
٧	١٩٨٧	١٦,٣٣٥١٩٩	٢٦,٥٤% عن التعداد السابق	لم يجمع المعلومات الاحصائية المطلوبة نتيجة الجرب العراقية-الايرانية
٨	١٩٩٧	١٩,١٨٤٥٤٣	١٤,٨٥% عن التعداد السابق	لم يشمل محافظات اقليم كردستان العراق لوضعها الخاص
٩	٢٠٢٤	٤٥,٤٠٧٨٩٥	١٣٦,٦% عن التعداد السابق	اخر تعداد صدر وشمل جميع محافظات العراق ويعد اكثر دقة وتطور وفق معايير العالمية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة

المصدر حيدر نعمة بخيت،الابعاد التنموية للتعداد السكاني في العراق لعام ٢٠٢٤ومعوقاته الاساسية نمركز البيان للدراسات والتخطيط عام ٢٠٢٤ ، ص٧ اضافة الى مصادر اخرى.

المطلب الثاني : معوقات التعداد السكاني :

هناك العديد من الاسباب والمعوقات التي تعرقل الجهود الرسمية والشعبية لانجاز التعداد السكاني ، حيث انها متغيرة ومختلفة من حيث المنطلقات واعتبارات الفاعلية عن مثيلاتها فيما قبل السقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ ، وذلك على الرغم من اندراج اغلبيتها تحت تصنيفات عامة متشابهة ؛ فقبل سقوط النظام كانت المعوقات تنحسر في الصعوبات الفنية والبشرية الى جانب الظروف الاستثنائية من الناحية الاقتصادية او

العسكرية ، فضلا عن اعتبارات سياسية تكاد تكون منعدمة اذا قيست ببقية الصعوبات والاعتبارات الاخرى ، بينما بعد سقوط النظام تجلّت المعوقات السياسية بنحو اكثر تأثيرا من ذي قبل ، الى جانب ظهور معوقات نوعية لم تكن ذات تأثير جذري قبل سقوط النظام كالمعوقات الامنية والفنية على سبيل المثال (حسن، صفحة ٨).

هناك جملة من المعوقات التي كانت حائل دون اجراء تعداد سكاني يمكن ايجازها من خلال عدة نقاط :

١) احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية ومن ثم تغيير النظام السياسي فيه .
٢) بما ان العراق يعتمد الخطة العشرية في اجزاء التعداد السكاني (كل عشر سنوات) فكان من المفروض ان يلجأ العراق الى اجراء تعداد سكاني عام ٢٠٠٧ ، الا ان الظروف السائدة آنذاك كانت عاملا معيقا لاجراء التعداد السكاني ، وخاصة التدهور الامني الذي شهده العراق في تلك المدة .
٣) عدم التهيئة لاجراء التعداد بكافة متطلباته ، وانشغال الحكومة بالامور السياسية مهملة الامور السكانية والتخطيطية .
٤) الصراع السياسي في العراق حال دون لجوء العراق الى تعداد سكاني (البياتي و ايوب، ٢٠١٢، صفحة ٥٣٥).
٥) اصرار بعض القوى السياسية على تضمين حقل المذهب والعشيرة وكذلك تضمين القومية اضافة الى ازمة المناطق المتنازع عليها خوفا بعض الكتل من اجراء التعداد نتيجة بروز كتل وانخفاض اخرى يؤثر على العملية السياسية (حسن، صفحة ٩).
٦) الظرف الصحي الذي واجهه العراق جراء جائحة كورونا مطلع ٢٠٢٠ حيث كان من المقرر اجراء ذلك التعداد . اضافة الى الازمة المالية وعدم وجود موازنة وعدم توفر المؤهلات الكافية لذلك)متاح على الموقع (detailsmart/15183 :.)

المطلب الثالث : تعداد السكاني في العراق ٢٠٢٤ :

ان اجراء التعداد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق cost يتم وفق توصيات ومبادئ للتوصيات والمبادئ المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن (صادرة عن الامم المتحدة ٢٠١٧) حيث تشجع الدول على مواكبة التطورات التكنولوجية التي حصلت منذ جولة ٢٠١٠ السابقة ، خاصة فيما يتعلق باستخدام المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنيات المعلومات الجغرافية المكانية الاخرى مثل النظام العالي لتحديد المواقع (GPS) وصور الاقمار الصناعية الجوية والتحليل السكاني في عمليات التعداد من المرحلة التحضيرية الى نشر نتائج التعداد وما بعده (الامم المتحدة (الاسكوا) لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ٢٠٢٢، صفحة ١). وبناء على قدرات الدولة بما يمكنها من مواجهة التحديات التي تعترض تنفيذ

خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ . يجب القاء الضوء على نقطة بالغة الاهمية، هي ان اختيار التوقيت المناسب لاجراء التعداد في اي دولة يعتمد على الوقت الذي يكون فيه اعظم او كل السكان في حالة استقرار باماكن اقامتهم المعتادة (فوزية، ٢٠٢١، الصفحات ٢٩-٣٠).

وان اختيار يوم ٢٠٢٤/١١/٢٠ موعد الاجراء التعداد خطوة جيدة من قبل الحكومة حيث بدا التعداد السكاني في جميع المحافظات مع اقليم كردستان لمدة ١٤ يوما . وقد اشرف على التعداد (٧٦٤) باحثا ومواطنا من وزارة التخطيط وقد خصصت الحكومة العراقية ٣٠٠ مليار دينار للتعداد السكاني منها ٣٨ مليار حصة اقليم كردستان)متاح على الموقع (http://drawmedia.net/ar/pagedetail?smart-id=ISlp3 :.

واصدرت هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية استمارة عد السكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤ بثلاث لغات انكليزي ، كردي باديني ، كردي سوراني ، وعربي .

وتتألف الاستمارة من اكثر من سبعين سؤالا مفصلا موزعة على اثنتي عشرة صفحة كبيرة ، ما يجعل ملاها يتطلب وقتا طويلا . ومع ذلك ، افاد العديد ممن شملهم عملية الاحصاء انهم لم يسالوا سوى عن اسمائهم واعمارهم ، دون التطرق لاي معلومات اخرى حتى نوع السكن او ملكيته . تشمل الاستمارة اسئلة تفصيلية ، مثل الاسئلة من ٢١٦ الى ٢٢٣ التي تتناول بشكل دقيق العاهات التي يعاني منها الفرد ، مثل ضعف البصر ، السمع ، المشي ، التفاهم مع الاخرين ، التذكر ، واستخدام الاصابع . كما يتضمن السؤال ٢٠٨ تسجيل المقيمين غير العراقيين . وعلى الرغم من وجود سؤال عن الدين ، الذي قد يكون الهدف منه تحديد كوتا الاقليات الدينية ، فأن الاستمارة لا تتطرق الى العرق او المذهب ، باعتبار ان هذه الجوانب لا تؤثر على حقوق المواطنة . ورغم وجود سؤال يحدد حالة الفرد كمهاجر ، غالبا ما تهمل هذه التفاصيل اثناء تعبئة الاستمارة . تتضمن الاستمارة ايضا اسئلة مثيرة للاستغراب ، مثل السؤال ٢٠٤ الذي يسال عن علاقة الفرد المقيم بالبيت برئيس الاسرة ، ويقدم خيارات تشمل : خادم/ سائق / حارس . بينما هؤلاء مواطنين يفترض ان يكون لهم اسر وبيوت ، ويسجلون ضمن اسرهم بدلا من تصنيفهم بناء على طبيعة عملهم (الحلو ، ٢٠٢٤).

ومن خلال فرق ميدانية مدربة تقوم بتنفيذ العملية باستخدام تقنيات حديثة تشمل الاجهزة اللوحية حيث ثم تجهيز اكثر من ٤٠ الف باحث الاجراء التعداد ويتم تقسيم العمل على مراحل لضمان الدقة ، مرحلة الاولى: جمع البيانات الاساسية (عدد الافراد ، الجنس ، الفئات العمرية) . مرحلة الثانية : تسجيل معلومات اضافية تتعلق بالسكن والخدمات الصحية والتعليمية . المرحلة الثالثة : استكمال العمل خلال فترة تمتد لاسبوعين (اخبار مستبشر ، ٢٠٢٤).

ولم يشمل التعداد السكاني الحالي العراقيين في خارج العراق ، وليست هناك اي خطة معلنة حول ذلك ، ما اثار استياء المواطنين في المهجر من عدم شمولهم بالتعداد وعدم استطاعة الحكومة التنسيق لاجراء التعداد

من خلال السفارات العراقية او عبر روابط الكترونية او الية اخرى . وهناك فكرة اخرى بان يتم اجراء تعداد اخر للعراقيين في الخارج بقدر المستطاع من خلال الاستفادة من الاجهزة اللوحية المتوفرة وتوزيعيها على السفارات العراقية بمختلف دول العالم وهذه السفارات تتواصل مع عراقي المهجر لاجراء التعداد لهم (جريدة العرب ، ٢٠٢٤).

اما بالنسبة لنتائج الاولية للتعداد فقدت اعلنت في المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزارء السوداني (ان عدد السكان العراق ٤٥٤٠٧٤٩٥ نسمة بينهم الاجانب واللاجئون ، حيث بلغ عدد الاسر ٧ ملايين و٥٨٨ الفا اسرة ، وبلغ عدد الذكور ٢٢ مليون و٧٨٤الفا و٦٢ نسمة بنسبة ٥٠,١% وبلغ عدد الاناث ٢٢ مليونا ٦٢٣ و٨٣٣ نسمة بنسبة ٤٩,٨% . وان عدد السكان دون سن العمل اقل من ١٥ سنة ٣٦,١% ونسبة فوق سن العمل ٦٥ فاكثر ٣٠% (القاهرة الاخبارية ، ٢٠٢٤).

فالنتائج التعداد تكون كفلية لتحقيق اقصى درجة من العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين فئات المجتمع من خلال مقارنتها مع الخصائص السابقة منذ عقد مضى مع التعداد السابق ومعرفة مدى التغير بينهما واضافة الى ما ستكون عليه الاحوال المختلفة في المستقبل (فوزية، ٢٠٢١، الصفحات ٢٩-٣٠).

المبحث الثالث : اثر التعداد السكاني ٢٠٢٤ على السياسة العامة :

ان نتائج التعداد سوف تحدث تغييرات واثار على مختلف جوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يمكن ان نحدد بعض الاثار الذي يحدثه التعداد على التنمية و على الوضع السياسي :

المطلب الاول : اثر التعداد السكاني على التنمية :

ان العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة سببية تشق طريقها باتجاهين : ((من الديموغرافية الى الاقتصاد ومن الاقتصاد الى الديموغرافية))، وان هذا التفاعل بين السبب والنتيجة هو عملية ديناميكية ، فكل من المتغيرات يؤثر ويتأثر بالاخر ولكن تظهر نتائجه خلال فترات متعاقبة وليست متزامنة ، اذ تظهر نتائج هذه العلاقة بعد فترة زمنية تطول او تقصر حسب حجم التدخلات (البياتي ف.، ٢٠٠٩، الصفحات ١٢١-١٢٢).

وان مشاركة في التنمية تعد من اهم العناصر الاساسية في احداث التطور في المجتمع ، فهي تعني اشتراك الناس عن كثب في العمليات التي تؤثر في حياتهم ، سواء اكانت سياسية او ثقافية او اجتماعية ، وتمتاز هذه المشاركة بانها تسهم في توليد المسؤولية الاجتماعية والجماعية نحو القرارات والتشريعيات المتخذة في المجتمع ، فضلا عن صياغة التنمية من القاعدة الى القمة ، وليس العكس كما في اساليب التنمية المركزية ، وهذا من شأنه تعزيز الدعم الشعبي للمشاريع التنموية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام ، والمجتمع المحلي

بشكل خاص ، ويتم ذلك من خلال العلاقة القوية بين السكان والتنمية – اي بين السكان وخصائصهم وواقعهم الديموغرافي ونوعية حياتهم من جهة ، والبرامج والخطط التنموية التي تهدف الى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي من جهة اخرى (الكبيسي ، ٢٠١٤، صفحة ١٥٦). ويعد التعداد السكاني مسؤولية تقع على عاتق المواطن ، ويتطلب تقديم معلومات صحيحة ودقيقة . فلا مجال للتضليل او اخفاء البيانات ، اذ قد يعتقد البعض خطأ ان هذه العملية ترتبط بالرواتب او التعيينات او تقديم المساعدات الاقتصادية ولكن في الحقيقة ، هي عملية تتعلق بالجمع الكلي للسكان وتهدف الى تحسين الخدمات العامة ، مثل الطرق ، والاسكان ، والتعليم ، والصحة ، ومعالجة الفقر والتفاوت الاجتماعي . فالاسئلة التي يطرحها الموظف الاحصائي قد تبدو شخصية احيانا ، لكنها تهدف الى بناء منظومة مجتمعية شاملة لذا ، فان مشاركة المواطن في التعداد يُمكّن الحكومات من معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي ، مما يساعد في تصميم خطط تنموية مناسبة وتوزيع الموارد والخدمات العامة بكفاءة . كما يوفر التعداد بيانات دقيقة عن الخصائص الديموغرافية للسكان ، مثل العمر ، والجنس ، والمستوى التعليمي ، والمهنة ، مما يتيح اتخاذ قرارات مبنية على اسس واقعية . من بين الفوائد الاخرى للتعداد ، تطوير السياسات العامة ، مثل سياسات الاسكان والرعاية الصحية ، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات الى القطاعات الاكثر احتياجا ، والاستجابة او الازمات الصحية ، حيث تستخدم بيانات التعداد لتوجه الدعم الى المناطق الاكثر تضررا (سعيد).

ويشكل تعداد السكان العراقي لعام ٢٠٢٤ خطوة محورية في التخطيط التنموي للبلاد، إذ يوفر قاعدة بيانات ديموغرافية شاملة تُعد غاية في الأهمية لصياغات السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد الاقتصادية، وتكون في متناول جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية. وفيما يلي أهم الأبعاد التنموية للتعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ هي:

١- توزيع الموارد وتخصيص الميزانية :تمكن البيانات السكانية الدقيقة التي تتمخض عن هذا التعداد من التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والتخصيصات المالية عبر محافظات العراق من خلال موازنات تنمية الأقاليم وغيرها، مما يضمن حصول المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى أو الاحتياجات الأكبر على الدعم المناسب.

٢- التخطيط للبنية الأساسية والخدمات : تساعد الرؤى الديموغرافية التفصيلية الناجمة عن هذا التعداد السكاني في التخطيط الآني والمستقبلي وتطوير مشاريع البنية الأساسية، ومرافق الرعاية الصحية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها من الخدمات العامة المصممة خصيصاً للاحتياجات المحددة لمختلف المحافظات العراقية.

٣- التنمية الاقتصادية: يساعد فهم ديناميكيات السكان في تحديد اتجاهات سوق العمل في العراق وطبيعة البطالة، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصادية المناسبة التي تعالج البطالة الدائمة والدورية، وتعزيز مبادرات التنمية المستدامة.

٤- تحسين الخدمات الاجتماعية: تساعد البيانات المستقاة من التعداد السكاني في توفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية بأنواعها المختلفة، و تسليط الضوء على المناطق التي تتطلب التدخل السريع من قبل الحكومة.

٥- قطاع الإسكان: يُسهم التعداد في تحديد نسبة السكان الذين لا يمتلكون وحدات سكنية خاصة بهم أو الذين يعيشون في ظروف سكنية غير ملائمة، مثل مشاركة عدة عوائل لدار واحدة. يساعد ذلك في تشخيص مشكلة الإسكان بدقة، ووضع خطط مستقبلية لإضافة وحدات سكنية جديدة تُسهم في حل هذه الأزمة التي يعاني منها العراق منذ عقود.

المطلب الثاني : اثر التعداد السكاني على الوضع السياسي .

ان التعداد السكاني الذي تم اجراءه في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤ يمثل نقطة تحول في تاريخ العراق، الذي حظى بقبول واسع على المستوى الدولي والذي تضمن كما ذكرنا مجموعة من الاسئلة التي تغطي (١١)محور رئيسا تغطي قطاعات متعددة مثل الصحة ،التعليم ،العمل ،السكن والخدمات، ومن اللافت ان الاسئلة المرتبطة بالقضايا القومية والطائفية ،التي كانت سابقا مصدرا للخلاف والجدل في العراق، لن تكون جزءا من هذا التعداد، هذا التوجه يعكس رغبة في التركيز على البيانات التنموية بدلا من القضايا الانقسام ،ما يجعله محل اهتمام كبير على الصعيدين المحلي والدولي. وهذا التعداد ليس مجرد عملية لجمع البيانات الاحصائية ،بل يمثل محطة محورية ذات تأثيرات واسعة تمتد الى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العراق بأكمله ،تزداد أهمية هذه العملية مع غياب قاعدة بيانات موثوقة ودقيقة منذ اكثر من (٣٧)عاما ، مما جعل الحاجة الى تحديث البيانات اكثر الحاحا ، ومن الواضح ان الحكومة العراقية عازمة على تبني سياسات تنموية شاملة تستند الى معطيات ميدانية دقيقة ، وهو ما يتجلى من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة في جمع وتحليل البيانات الاحصائية ،مما يعزز مصداقية النتائج وفعاليتها في دعم صنع القرار (اوغلو، ٢٠٢٤، صفحة ٥).

رغم اجراء التعداد السكاني ،الا انه تفادى السؤال عن القومية والمذهب ،اللذان يشكلان جزء رئيسيا من التنوع في العراق (الحرة). وان ازالة السؤال عن القومية في التعداد ولد مخاوف لدى القوميات العربية والكردية والتركمانية في المناطق المتنازع عليها من صهر هويتهم وعدم احصائها بالشكل المطلوب (شفق نيوز). وقد

اكد مكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء في مقدمة قراراته على الالتزام بقرار المحكمة الاتحادية رقم (٧٣) الصادر عام ٢٠١٠ الخاص بالتعداد العام للسكان الذي فصل بين الاحصاء السكاني الوارد في المادة (١٤٠) وبين التعداد الحالي ، كما قرر المجلس اجراء العمل بالتعداد في المناطق المتنازع عليها من قبل فريق مشترك من العرب والكرد والتركمان مع اضافة فرد من الديانة المسيحية للفريق في المناطق ذات الغالبية المسيحية . ونصت القرارات على اجراء هيئة الاحصاء الاتحادية بالتعاون مع هيئة احصاء اقليم كردستان ووزارة الداخلية الاتحادية ، مقارنة لجداول بيانات الوزارات التالية مع نتائج التعداد في سجلات وزارة الداخلية تعداد عام ١٩٥٧ وتحديثاته وسجلات وزارة التجارة وبيانات وزارة الهجرة والمهجرين ، تضمنت القرارات التزام بتنظيم جداول احصائية حول اعداد المرحلين والوافدين والنازحين في المناطق المتنازع عليها والمحافظات الاخرى حسب الوثائق الرسمية (بغداد اليوم). فان السؤال عن القومية يعتبر لدى الحكومة سبب في فشل مشروع التعداد السكاني في العوام الماضية نتيجة وجود مخاوف من بعض الاطراف لذلك صار التوافق على حذف هذا السؤال من اسئلة الاستمارة التعداد لضمان تنفيذ المشروع حيث ان حاجة المواطن الى المستشفى او المدرسة او الطريق او الخدمات افضل من ذكر هذا السؤال . وعدم اعطاء صيغة سياسي لتعداد السكاني بل جعله تعداد تنمويا اقتصاديا من اجل تقديم الخدمات للمواطن العراقي بغض النظر عن الانتماء (التعداد السكاني في العراق تسمية مستقلة ام صراع سياسي مرتقب، ٢٠٢٤). وكذلك يؤثر التعداد السكاني بتحديد طبيعة العملية الانتخابية في العراق ، خاصة فيما يتعلق باختيار المقاعد النيابية ، الامر الذي غالبا ما يؤدي الى منع التعدادات من قبل بعض الاقليات المتنفذة والمحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة (تقرير عربية Draw).

وان نتائج التعداد السكاني في العراقي قد تفرض واقعا جديدا في المحاصصة السياسة وذلك لاسباب نتعلق بتوزيع السكان على المحافظات والمناطق مما يؤثر بشكل مباشر على توزيع الحصص السياسية بين المكونات المختلفة في العراق ، اذا اظهرت نتائج التعداد تغيرات كبيرة في التركيبة السكانية للمناطق او في عدد السكان في بعض المحافظات وان هذا التأثير يمكن حصوله من خلال عدة نقاط اولها تعديل الحصص الانتخابية لان التعداد قد يعكس تغييرات في عدد المقاعد السياسية المخصصة لكل محافظة وفقا للعدد الفعلي للسكان مما يؤدي الى اعادة توزيع المقاعد في البرلمان (سلامة)، حيث يكون استمرار العمل بالنظام (١٠٠) الف مواطن لكل معقد برلماني واحد ، ومن المرجح ان يرتفع عدد المقاعد البرلمان من ٣٢٩ الى ٤٥٠ مقعد. وعلى ضوء هذه النسبة يمكن ان تكون هناك حكومة الاغلبية وبدون اللجوء الى حكومات الائتلافية . ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول الاتي :

المحافظة	المقاعد البرلمانية
بغداد	٩٦
نينوى	٤٤
البصرة	٣٦
السليمانية	٢٥
ذي قار	٢٤
بابل	٢٣
اربيل	٢٢
الانبار	٢٠
ديالى	١٩
كركوك	١٩
صلاح الدين	١٨
النجف	١٧
واسط	١٥
دهوك	١٥
القادسية	١٤
ميسان	١٤
المثنى	٩

الجدول من عمل الباحث باعتماد على نتائج التعداد السكاني ٢٠٢٤ .

المطلب الثالث : اثر التعداد السكاني على التنمية الاجتماعية :

حيث هناك علاقة وثيقة بين التعداد السكاني وقطاعات التنمية الاجتماعية ومن ابرز قطاعات التنمية الاجتماعية تاثرا هو قطاع التعليم ، فما نلاحظه من تكدس اعداد الطلبة في المدارس وقلة عدد المدارس وعدد الصفوف الدراسية فضلا عن عدم وجود تناسب بين أعداد الطلبة الى أعداد المعلمين يمكن إيعاز ذلك الى عدم وجود التعداد السكاني الذين يكون احد الركائز المهمة للتخطيط المستقبلي في هذا القطاع.

أما قطاع الصحة والذي تأثر هو الأخر بعدم إجراء التعداد السكاني حيث ما نلاحظه من عدم كفاية المؤسسات الصحية والقصور في تغطية خدماتها لاغلبية السكان وعدم كفاية الأسرة وقله عدد الأطباء الى عدد السكان ادى بدوره الى إيجاد نوع من الخلل في الخدمات الوقائية والعلاجية الخاصة بالقطاع الصحي وهذا ما جعل البعض من السكان يلتجؤون الى المستشفيات الأهلية أو الى السفر خارج العراق للحصول على تلك الخدمات العلاجية ، وان القصور في توفر الأعداد الحقيقية للسكان أدى إلى تأخر الخدمات التشخيصية فنلاحظ ان الفرد الذي يرغب في الحصول على خدمات فحص الرنين المغناطيسي أو فحص المفراس قد

ينتظر مدة تطول شهرا بأكمله لتعيين دوره في الفحص السبب في راينا يعود الى عدم امتلاك القائمين على التخطيط في القطاع الصحي لحجم النمو السكاني والزيادة السكانية الحاصلة ، فضلا عن معاناة الكادر الطبي من الزخم العددي لحجم المرضى بسبب عدم وجود موازنة بين حجم السكان وعدد الأطباء. (البياتي و ايوب، ٢٠١٢).

أما بخصوص قطاع الإسكان فقد اشارت التقديرات الى حاجة العراق إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية وعند العودة لهذا الرقم نرى أن صدوره جاء بناءً على تخمينات وليس اعتمادا على تعدادات اجريت في مواعيدها وخصوصا ونحن نلمس تنامي ظاهرة المساكن العشوائية التي ادت الى وجود اعداد كبيرة من السكان الذين لا تملك الدولة صورة عن أعدادهم الحقيقية يسكنون في مناطق غير مؤهلة مما شكل مشكلة للدولة في تقديم الخدمات لهؤلاء بل بدؤوا ينافسون سكان الإحياء النظامية في الخدمات التي تقدم لتلك الأحياء.

وهنالك قطاع قد تأثر بتأخر اجراء التعداد السكان الا وهو قطاع الرعاية الاجتماعية فلا زالت الدولة لا تملك صورة حقيقية عن اعداد المحتاجين لخدمات الرعاية الاجتماعية ولا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة والمحتاجين لخدمات شبكة الحماية الاجتماعية لان تاخر التعداد لم يعط صورة عن السكان بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم جزء من سكان العراق فالمطلع على استمارة التعداد يجد أن الحقول التي تكون منها الاستمارة يمكن ان تعطي صورة حقيقية عن سكان البلد خصوصا اذا ماتم اتباع الوسائل التقنية الحديثة في تفريغ وتحليل بيانات التعداد السكاني.

ان قلة الخدمات في قطاع الخدمات الارتكازية المتمثلة بالماء الصافي وخدمات الكهرباء والهاتف والصرف الصحي والتي هي خدمات ذات تماس مباشر بحياة الأفراد فالكثير من المناطق محرومة من هذه الخدمات أو تعاني من محدوديتها وهذا يعود برائينا الى عدم وجود التعداد الحقيقي الذي يبين عدد السكان الساكنين الإحياء وحجم الخدمات التي يخطط لتوفيرها لسد حاجة العدد الحقيقي لسكان تلك الأحياء. لذلك ان اجراء التعداد السكاني لعام ٢٠٢٤ يعد بمثابة الحل الامثل للمشاكل التنمية الاجتماعية ، وخاصة بالجانب التعليمي حيث يساعد على حل مشاكل تكدس اعداد الطلاب في المدارس وقلة عدد المدارس ، من خلال بناء مدارس جديدة ، وتنظيم عملية التعيين والتوزيع للطلاب على المدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب . اما فيما يتعلق في الجانب الصحي فاجراء التعداد لعام ٢٠٢٤ بمثابة الحل الناجح من حيث بناء المستشفيات وتوزيع الاطباء بشكل الذي يتناسب مع عدد السكان . وكذلك بالنسبة للقطاعات الخدمية الاخرى ، سوف تكون هناك معالجة لجميع المشاكل من خلال وضع الخطط بما يتناسب مع عدد السكان والمناطق التي تحتاج الى معالجة.

الخاتمة :

ان العراق قد عرف التعدادات السكانية منذ وقت طويل وهذا يدل على الاهمية التعداد السكاني في عملية تهيئة البيانات الدقيقة التي اثمرت على عمل نجاحات متعددة في كثير من جوانب الحياة على الرغم ان بعض التعدادات لم تشمل كل العراق وبعض التعدادات كان ينقصه الدقة في البيانات هذا قبل ٢٠٠٣ اما بعد ٢٠٠٣ فلم يكن هناك اي تعداد لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والامنية وغيرها ، ادت الى عدم وجود تعداد سكاني بل يوجد تقديرات تعتد على مصادر عدة منها وزارة الداخلية ووزارة التجارة . وهذه البيانات الصادرة من تلك الجهات لم تكن دقيقة بشكل المطلوب بل كانت عبارة عن عملية تخمينية على الرغم من الاخذ بها مما ولد جملة من المشاكل في اعداد السياسات العامة والتخطيط المالي والمستقبلي ، وهذه التعداد لعام ٢٠٢٤ هو اول تعداد بعد السقوط النظام البائد ثم استخدام الاجهزة الحديثة والخبرات الدولية وكالمستلزمات النجاح على الرغم من اغفال عبارتين "القومية والمذهبية" وسوف يكون هذا التعداد بداية لسياسات عامة صحيحة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكون الاساس لقيام التنمية الحقيقية والمستدامة واعطاء الزيادة السكانية مكانها الحقيقي في الموازنة ليتم توزيعيها بشكل يحقق المساواة والعدالة من حيث كثافة السكانية ويعمل على تحقيق العدالة للحكومات الشعب العراقي في التمثيل البرلماني ومجالس المحافظات ويعتبر هذا التعداد منجز من منجزات حومة الخدمة الوطنية .

الاستنتاجات:

١. يُعد التعداد السكاني أداةً استراتيجية لصناعة السياسات العامة، إذ يوفّر بيانات دقيقة وشاملة تساعد في توجيه الموارد وتخطيط الخدمات بفعالية.
٢. تعتمد كفاءة وفعالية السياسات العامة على جودة ودقة التعداد، فكلما كانت البيانات أكثر حداثة وتفصيلًا، كانت القرارات الحكومية أكثر واقعية واستجابة للاحتياجات الفعلية للمواطنين.
٣. يساهم التعداد في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تمكين صانعي القرار من تحديد الفئات السكانية المهمّشة وتوجيه الدعم المناسب لها.
٤. للبيانات السكانية دور أساسي في التخطيط للمستقبل، خصوصًا في مجالات مثل التعليم، الصحة، الإسكان، البنية التحتية، والتنمية المستدامة.
٥. عدم إجراء تعداد دوري ومنتظم يؤدي إلى خلل في السياسات العامة، ويُنتج فجوة بين احتياجات السكان الحقيقية وما تقدّمه الدولة من خدمات.

٦. يؤثر التعداد على التمثيل السياسي والانتخابي، إذ يُستخدم في رسم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد البرلمانية وفق الكثافة السكانية، بما يحقق التمثيل العادل.

٧. في السياق العراقي، يُعد التعداد ضرورة ملحّة نظرًا لتعدد المكونات السكانية، والهجرة الداخلية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب بيانات دقيقة لتوجيه التنمية بعدالة وشمولية.

٨. من دون استثمار نتائج التعداد بفاعلية في السياسات العامة، تبقى هذه البيانات مجرد أرقام جامدة لا تحقق الغاية التنموية المرجوة.

المراجع

١. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من متاح على الموقع : detailsmart/15183 .
٢. التعداد السكاني في العراق تسمية مستقلة ام صراع سياسي مرتقب. (٢ ١٢، ٢٠٢٤). *جريدة العرب*.
٣. *القاهرة الاخبارية* . (٢٥ نوفمبر، ٢٠٢٤). تم الاسترداد من العراق يعلن نتائج تعداد سكانه باكثر من ٤٥ مليونا وسط زيادة طفيفة للذكور : http://alqeheranews.net/105904/
4. MacDonald, A. L. (2017, July). The population cencus (methodology , quality control , output and challenge . *ISI world statitics congress* , p. 2270.
٥. Srdjan Mrkic. (٢٠١٩). principle and recommendation : essential features and cencus methodologies. *Regional workshop*، ٣. Turkey.
٦. احمد الصعب. (٢٠١٨). *دراسا في جغرافية السكان* (المجلد الاولى). دار غيداء للنشر والتوزيع.
٧. اخبار مستبشر . (٢٢ نوفمبر، ٢٠٢٤). *التعداد السكاني في العراق ٢٠٢٤ اول تعداد شامل منذ ٢٧ عاما* . تم الاسترداد من http://mustabsher.com/population-census-in-iraq/ .
٨. الامم المتحدة (الاسكوا) لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا. (٢٠٢٢). *تقرير ٢٠٢٢* .
٩. الحرة. (بلا تاريخ). *تعداد خال من القومية والمذهب كيف سيعالج غياب ارقامها خلال السنوات المقبلة*. تم الاسترداد من http://alhurra.com/iraq/2024/11/25.
١٠. بغداد اليوم. (بلا تاريخ). *التعداد السكاني في العراق اهمية اجتماعية وسياسية وتحدي كبير للحكومة*. تم الاسترداد من http://godgooltoadynews/261889.
١١. تقرير عربية Draw. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://drawmedia.net/ar/pagedetail?smart-id=151783.
١٢. جريدة العرب . (٢ ١٢، ٢٠٢٤). تم الاسترداد من التعداد السكاني في العراق تنمية مستقبلية ام صراع سياسي مرتقب.
١٣. حسين الزيادي. (٢٠١٧). *ارض الحضارات (جغرافيا محافظة ذي قار)*. دار الفحياء للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤. خالد سلامة . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.dw.com/ar/.
١٥. سعد عبدالرزاق محسن. (٢٠١٥). التعدادت السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم). *مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية*، صفحة ٥٣٢.
١٦. شفق نيوز. (بلا تاريخ). *ازلة القومية .. التعداد السكاني يثير مخاوف مناطق المتنازع عليها في العراق حول صراع الهوية*. تم الاسترداد من http://shofog.com/or/.
١٧. شنافي فوزية. (سبتمر ، ٢٠٢١). البيانات الديمغرافية في التعداد السكاني الجزائري:واقعها واهميتها . *مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع* ، الصفحات ٢٩-٣٠.
١٨. عباس فاضل السعدي. (٢٠١٦). *سكان العراق (دراسات في اسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية)* (المجلد الاولى). دار امجد للنشر والتوزيع.
١٩. عباس فاضل السعدي. (٢٠١٤). *المفصل في جغرافية السكان*. الوراق للنشر والتوزيع.
٢٠. عبدالمجيد الكبيسي . (٢٠١٤). *التربية السكانية : المفاهيم ، الاهداف ، المحتوى ، منحى النظم*. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر.
٢١. عبدعلي حسن الخفاف، و عبدفخور الريحاني. (١٩٨٦). *جغرافية السكان*. البصرة: مطبعة جامعة البصرة.

٢٢. علي سالم حميدان ، و محمد الحبيس . (٢٠٠١). جغرافيا السكان (مدخل الى عالم السكان). دار الصفاء للنشر والتوزيع.
٢٣. علي لفته سعيد. (بلا تاريخ). *جريدة الصباح*. تم الاسترداد من https://alsabaah.iq/106076-html#:~:text=%.
٢٤. عماد مطير خليف الشمري. (٢٠١١). *جغرافية السكان (الاسس والاركان في التطبيق)* (المجلد الاولى). دار الكتب الوطنية-طرابلس-الجماهيرية العظمى.
٢٥. عماد مطيري خليف الشمري . (٢٠١١). *جغرافية السكان(الاسس والاركان في التطبيق)* (المجلد الاولى). دار الكتب الوطنية-طرابلس- الجماهيرية العظمى.
٢٦. فاضل الانصاري. (١٩٨٠). *مشلة السكان (نموذج قطر العراق)*. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي.
٢٧. فراس اغا اوغلو. (٢٠ تشرين الثاني، ٢٠٢٤). التعداد السكاني المزمع اجراؤه في العراق وتاثيره على التركمان. *مقالة راي*، ٥. مركز رواق بغداد للسياسات العامة.
٢٨. فراس البياتي. (٢٠٠٩). *مورفولوجيا السكان (موضوعات في الديموغرافيا)* (المجلد الاولى). بيروت-لبنان: مؤسسة الانتشار العربي للنشر.
٢٩. فراس عباس البياتي، و حارث حازم ايوب. (٢٠١٢). انعكاسات تأخر اجراء التعداد السكاني في العراق على التنمية الاجتماعية تحليلية. *مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية*، صفحة ٥٣٥.
٣٠. فلاح جمال معروف، و واخرون. (٢٠١٦). *جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية (دراسة في الجغرافية الاقليمية)*. دار دجلة للنشر والتوزيع.
٣١. *متاح على الموقع : http://drawmedia.net/ar/pagedetail?smart-id=ISIp3* . (بلا تاريخ).
٣٢. محسن حسن. (بلا تاريخ). معوقات التعداد السكاني واثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق. ٧. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٣٣. مشتاق عبدمناف الحلو . (١ ١٢، ٢٠٢٤). التعداد السكاني في العراق : فرصة ضائعة ام خطوة للامام. مركز البحوث للنشر .
٣٤. معن محمود عياصرة. (٢٠١١). *نظم وسياسات التعليم نماذج (عربية-اجنبية)* (المجلد الاولى). الاردن-عمان: دار وائل للنشر.
٣٥. منار بغدادي. (٢٠٠٩). *السياسات التعليمية في الدول النامية والمتقدمة*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
٣٦. وصال نجيب العزاوي. (٢٠٠١). *السياسة العامة نظرية في حقل معرفي جديد*. مركز لدراسات الدولية.